بسم الله الرحمن الرحيم

إشكاليات المصطلحية العربية الحديثة [1]

د. محمد ثناء الله الندوي
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة علي كره الإسلامية (الهند)
su_amu@maktoob.com

مدخل:

أصبح محتوما للأوساط الجامعية والأكاديمية على مستوى الوطن العربي أن تخطو خطوات واعية نحو مسايرة الخطاب العلمي والأدبي والنقدي والألسني الحديث المُسهم أساسا في تشكيل المنظومة العالمية الحديثة لفاعلية الكلمة وهندستها التعبيرية. ولم يكن للوعى الماضوي التراثي غير المنعزل عن أوجه للترسيب الثقافي إلا أن يعيد النظر في صلاحية نظراته المواقفية القديمة، خصوصا في سياق الخطاب العلمي الحالي المتسنم بجدلية باسقة لا تتريث في مؤاخذتها على الروئ القروسطية باعتبارها حلقة واهية من المسلسل المتحدر المنحسر ظله في زوايا معتمة. فالتفاقم الخطابي الإنساني الذى شهده العالم إثر تقلص ظلال التصنيف المؤسساتي للعلوم والآداب، والتراكم المعرفي – أفقا وعامودا – الناجم عن هيمنة الإنسان على أقطار اللوغوس والطبيعة والكون تمثل كأكبر مبادرة رؤيوية تمنطقت التجديد والتبديل بلهجة لا تخونها الرصانة، ومصحوبة بجدول أعمال وخطة تنفيذ له. و ما تم تحقيقه في مضمار التقدم الحضاري العالمي جعل لزاما للوعى العربي أن ينظر إلى الأمام ويعمل ما يسعه للسموّ بمكانة العربية وخطابها العلمي والأدبي والنقدي والألسني والإعلامي. ومن أبرز ما تميزت به هذه المرحلة: مواقفها المتأنية عن خصائص ومميزات اللغة العربية والتحليل اللغوي وتطبيقاته، وطرق معالجة النصوص، يتلوها تفكير جاد لتطويع الحاسوب واستخدامه في

[1] – (مداخلة قدمت إلى المنتدى المصطلحي الدولي 2009 عن "المصطلحية و الترجمة في خدمة الإعلام والاقتصاد والعلوم"، جامعة سوسة، جامعه تونس ودار المعلمين العليا، تونس/ سوسة، نوفمبر 2009).

علوم العربية، وتعريب المصطلحات الحاسوبية، وإيجاد قاعدة البرامج وبرمجتها وتكييفها، والتخزين ووسائطه، ونظم استرجاع المعلومات. كل ذلك داخل شمولية الإطار المصطلحي العربي. ولا تطمع هذه المداخلة سوى مخاطبة الإشكاليات التى لازمت هيكل المعالجات المصطلحية منذ تأسسها كعلم وتطوره على مختلف المستويات البنيوية والدلالية والجمالية.

ليس من الغريب أن يجابهنا البحث عن إشكاليات المصطلحية العربية الحديثة بأوجه واضحة وأخرى معتمة للإضطراب والإشكاليات فى أبعادها البنيوية والدلالية والجمالية. ولا أدلّ على ذلك من الجوّ المرتبك الذي يُباغت الباحث وهو يجوب فى قطر أو أقطار التعددية التسمياتية للعلم الذى ينظر فى المصطلحات. فهناك "علم المصطلح"، و"علم الاصطلاح"، و"المصطلحية"، و"الدراسة المصطلحية"، و"المعجمية الخاصة"، و"المعجماتية المتخصصة"، و"المصطلحاتية"، إلى غير ذلك من المقابلات التي وضِعَت من طرف الدارسين العرب لتكافئ ما عُرفَ عند الغربيين بإسم: "Terminology". وقد لا ينفعنا كثيرا ما يدافع به عادة فى مثل هذا السياق بأن التفجر المعرفي وانفتاح المسميات أو المصطلحات على ضروب من المعرفة الإنسانية وتلاقح الآداب والعلوم الاجتماعية وتظافر طرح الإشكاليات ومخاطبتها المنهجية المؤدية إلى الاتساع والغموض والالتواء هى المسئولة عن الفوضى الاصطلاحية التى تتطلب قسطا أكبر من الجهد الأكاديمي الاختصاصي على المستويين الفردي والمؤسساتى لتطويق المسألة التى تركز حولها اهتمام الأدبيات والنقد والبحث العلمي فى الآونة الأخيرة فى جملة أقطار العروبة إضافة المهتمين بها من المستعربين والمستشرقين شرقا وغربا. إذ ما يقف دون بلورة نظرية مصطلحية عربية حديثة شاملة لا يرجع إلى غياب الأساسيات اللغوية أكثر مما هو راجع إلى ضعف التعامل المتبصر مع الحديث الوافد والمتحدر الموروث. فأين المصطلحية العربية فى ترصدها للأدوات المعرفية والتقنية التى تميز صنوها باستخدامها فى تحديد الموضوعات وطرق البحث فى أركانها فى الأمم الغربية؟ إن غالبية ما أفرزته المبادرات العربية الجادة (من الأفراد و المجاميع و المؤسسات) مصحوبة بإشكاليات الترجمة والتعريب فى خضم المزامنة للركب المصطلحي الغربي. ولم تعتل المبادرة بالأصوات التى ظهرت بين الفينة والفينة من جهات معنية بالخطاب المصطلحي التقليدي فى تمجيد التراث المعجمي العربي وتوكيد مكانتها التليدة القائمة على ريادة اللغة العربية وأهمية أعمال السلف فى مجال المعاجم والمصطلحات.

المسألة في سياقها التاريخي:

"المصطلحية" علم حديث وتتضح حداثة سنه عند مقارنته مع تطور العلوم الاجتماعية والآداب على المستوى العالمي وعند الوقوف على خصوصيات نشأتها وسياقاتها التوظيفية في خضم حملة الارتواء أو التواصل الإستهلاكي المتزايدة للوافد المفاهيمي من العالم الغربي. وذلك لأن المصطلحية كعلم له أسسه ومبادئه الثابتة المستقلة لم يتبلور كائنا معينا ومحددا إلا في العصر الحديث. أما الموضوع الأم المشارك أصلا في توليد وتغذية المصطلحية فهو علم المعاجم والقواميس مع فصائل دمه من العلوم اللغوية. والعلوم اللغوية والمعاجمية قديمة حتى في سياق التاريخ العربي (إذا اتخذنا خليل بن أحمد الفراهيدي وعمله "كتاب العين" في العصر الأموي كأول مدونة معجمية في تاريخ العروبة، أو سيبويه وكتابه الشهير كأول جهد مضبوط في القواعد العربية). ولعل تضارب الآراء في المصطلحية حتى فيما يخص تعريفها الموضوعي في العربية راجع أساسا إلى غيبوبة التوازن الدقيق بين التواصل والتأصيل على المستوى الخطابي، إذ مثل هذه الغيبوبة من شأنها أن تحول دون الشفافية الرؤيوية في هندسة التنظيم المفاهيمي في أي من الحقول المعرفية.

من نافلة القول أن الباحث الذي يقطع أشواطا في أدوار التاريخ العربي ليرصد زخر لغويات الضاد يثلج صدره بما يراه من فخامة التشييد اللغوي الذي يطابق حجم وروعة المشهد الثقافي العربي في الأعصر الوسطى في عواصم الثقافة العربية والإسلامية: دمشق وبغداد والقاهرة وقرطبة وغرناطة وتطوان وفاس وتلمسان وتونس، إضافة عواصم إسلامية غير عربية (دلهي و لاهور وحيدر آباد وإصفهان وسواها) أسهمت بشكل ملحوظ ومتميز في تشكيل الركب اللغوي والمعرفي باللغة العربية الفصحى لسان حضرة القرآن. وتجارب اللغة والقواعد العربية في القرون الوسطى الزخرة بتنويع وإخصاب اللغويات العربية داخل الهيكل الخطابي الثقافي العام والتي تتراوح نظرتنا إليها اليوم بين مواقف إشادة القواعد الكلاسيكية للعربية وعدم التذمر بها على المستويين الرئيوي والتطبيقي، وبين موقف المثاقفة الحداثوي المراهق الذي لا يحلم إلا بشقرآء أوربا، ولا يهمه الكثير مما يقال عن ليلى المريضة في العراق! ولن نكون طوباويين في الافتخار بغنى التراث العربي اللغوي بأنواع المباحث اللغوية المودوعة في القواميس اللغوية وغيرها ، وأننا ربما لا نجد لها مثيلا في تراث أية لغة حية أخرى. الحقيقة أن الصناعة القاموسية في الحضارة الإسلامية العربية كانت أسبقَ وأقدم وأنضج مما يفرزه تاريخ اللغات الأوربية المتداولة. ناهيك أمثلة أعمال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت نحو 786م) وسيبويه (ت نحو 796م) وأبي موسى الخوارزمي (ت 387 هـ) والشريف الجرجاني (ت 816 هـ) وأبي البقاء الحسيني الكفوي

(ت 1094 هـ) والقاضى عبد النبى أحمد الكثيري (ت 1173 هـ)، وعبد الرحمن الهمداني، ومن الهنود حسن الصغاني اللاهوري، ومجد الدين الفيروزآبادي، ومحمد مرتضى الزبيدي البلكرامي، ومحمد أعلى التهانوي والأمير صديق حسن خان القنوجي والسيد كرامت حسين الكنتوري[1]. ورغم بعض الفتور خلال الأعصر التي تُنعَتُ عادةً بالتخلف والانحسار تميز الخطاب اللغوي العربي بنظرة شمول وبراجماتية فى التنظير والمعالجة منذ الانطلاقة الأولى في القرنين الأوّلين للهجرة البادئة بجمع مفردات العربية وتدوينها وتصنيفها ثم إخراجها في شكل المُدوَّنات المعجمية. ولم تتوقف المسيرة فى زمن من الأزمان فى الأقطار العربية والإسلامية التى شهدت أدوارا من التقلبات والإنحسار على الصعيد السياسي والثقافي. ولا يفتر حماسنا ما نراه من الإنحسار فى المعالجات اللغوية فى بعض العصور المؤدي إلى تقلص فى حجم الجهود فى إنتاج القواميس منهجا وتوجّها. ولا يسع الباحث إلا أن يشيد بقيمة الأعمال التى ظهرت خلال قرنين ونصف من بداية النهضة والتى يمكن أن نعتبرها من المحطاتِ الأساسية في تطور الخطاب اللغوي المعجمي، من أهمها: محيط المحيط للبستاني (ظهر سنة 1886م)، والمُنجِد لليسوعي (ظهر سنة 1908م)، والمعجم الوسيط (ظهر سنة 1960م، وأعيد طبعه سنة 1972 م)، والمعجم العربي الأساسي (ظهر سنة 1989 م).

اللغة كائن حي، والحيوية الكينونية هى التى تجند قواها فى وجه عوامل الضعف والفساد التى تكشف حملتها ضد صلاحيات اللغة فى موازين الزمان والمكان. المشهد المعجمي أو المصطلحي الحديث يثبط الباحث فى استخدام لغة الثناء لسبب بسيط هو أن الخطاب القواميسي العربي الحديث – لأسباب هى من مواد التحليل والاستنتاج الجديدة للدارسين – لم يقدر على تكريس عمل أكاديمي صياغي فائق لا ينحصر ظله أمام منجزات مثيلاته فى الشرق أو الغرب. وليس من المجانبة أن يقال أن الباحث لا يجد نفسه فى ارتياح أمام ضآلة المنجز المصطلحي التى لا تنحصر على فقر مريع في الألفاظ والاستعمالات والتراكيب التي استجدَت واستُحدِثت بعد تأليفها ونشرها، فهناك قصورها من مواكبة التطور اللغوي بالزيادة والنقص والتنقيح والتهذيب والتصويب والمراجعة فى خضم ما عرفته اللغة العربية من نمو وتطور سريعين وكبيرين ابتداءً من فجر النهضة إلى اليوم، وخاصة في العقود الأخيرة التي كانت مسرحا للتحولات العميقة على كل المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية، نتيجة التطور غير المسبوق إليه في كيان الحياة الصناعي والاختراعي والتقني والإعلامي، ونتيجة التواصل المكثف بين الشعوب واللغات والثقافات، والعَولَمة الكاسحة وأوزارها وآلياتها المبهرة. وطبعي أن ينعكس ذلك فى مدخر المثاقفة اللغوية المعصرنة بما فيها العربية.

---

[1]– أعمالهم "العباب الزاخر" و"القاموس" و"تاج العروس" و"كشاف اصطلاحات الفنون" و"أبجد العلوم" و"فقه اللسان" بالترتيب، و كلها مطبوعة.

ولا يمكن للغة ككائن حيوي أن لا تتجاوب مع كل المستجدات على الحياة والثقافة. ولكن كيف نقدّر طبيعة التجاوب بين العربية والمشهد الخطابي الكلامي العالمي في سياق المواكبة للركب الحضاري والمصطلحي المروّج على الصعيد العالمي عبر الصحافة ووسائل الإعلام الحديثة؟ وكيف نصف الجهود العلمية والأكاديمية التى حاولت أن تخلص مرماها فى تلبية مقتضيات اللغة والثقافة بوضع المقابلات لكل أسماء المُستَجدّات في عالم الآلات والأدوات والسِّلع والمنتوجات والمُخترَعات والمِهَن الجديدة؟ وهل ما عمله أبناء العروبة ينبئ عن صفاء نواياهم فى مواكبة التطور الحاصل في كل المجالات العصرية حيث تكثر التهم بالتبعية حينا والاستعباد حيناً آخر؟ و هل برهن هؤلاء على أن لغتهم ليست عقيمة لا تتأهّل لتصبح لغة العلوم والتقنيات الحديثة والصناعات والتجارة والاقتصاد والإدارة كونها لغة الفلسفة و النقد والأدب المقارن على الصعيد العالمي؟

لا نرى فى تحميل المسؤلية والتنفير عن أصحابها حسنة تغتفر عن سيئة الوضع المتأزم لتطوير العربية وتحديثها وعَصرنتها ونشرها وتيسير استخدامها وتعلُّمها. والرثاء على الوضع الحالي للعربية لا يزيد إلا فى تفاقم حجم البكائيات فى قوافى غير أنيسة. ولكن إذا كان مثل هذا العمل من شأنه أن يشير إلى نوعية الإشكاليات فلا ضير فى الوقوف عندها وقفة الواعِ لا وقفة الشامت. هل يصح أن يقال أن العربية تخلى عنها أهلها فى خدمتها ورعايتها والإحسان إليها كما يجب، وأنهم إنصرفوا عنها إلى اللغات الأخرى؟ هل المناهج الدراسية المعوّل فيها لدى الأقطار العربية معقدة تعجز عن تقديم العربية على غير ما يبدو فيها أنها عقيمة وفقيرة معجما ومعقدة تركيبا؟ هل وسائل الإعلام خازلة عن تشبيبها لجمال العربية الفاتن؟ هل السياسات العربية مخلصة فى رعايتها للعربية والنهوض بها واحترامها ووضع الخطط القمينة بتطويرها وفرض استعمالها وإنزالها المكانة اللائقة بها؟ هل المؤسسات والمعاهد والهيئات العلمية وعلماءها المأجورون فى الحياة الدنيا أو فى الآخرة مقصَّرون في خدمة هذه اللغة لأنهم لا يبذلون من الجهد ما يلزم لابتكار أحسن الطرق والمناهج والكتب التي تُيسِّر استخدامها وتعليمها وانتشارها، بما في ذلك وضعُ القواميس اللغوية المتنوعة والمُلائِمة؟ و من أين فقر المتعلم العربي فى تسمية كل ما يجده طوع أمره فى بيته وفى مدرسته وفى الأسواق بألفاظ عربية صحيحة فصيحة مقابل ثرآء المتعلم الإنكليزي أو الفرنسي؟

يجب أن ننفى عن العربية كونها لغة صعبة من ناحية، أو فقيرة في مفرداتها، وخاصة ما يتعلق منها بأسماء الأدوات والمخترعات الحديثة، من ناحية أخرى. ولنا أن نذهب مذهبا نرضاه فيما يخص مناهجنا التعليمية وكتبنا المدرسية ومعلّمينا ومؤهّلاتهم، وقواميسنا العربية وجمودها، ومحيطنا الثقافي والاجتماعي والإعلامي المتنكّر للعربية، وسياستنا اللغوية المتَّبعة ومدى اهتمامها بتعزيز مكانة العربية.

نوعية الإشكاليات:

الوضع المتأزم لخطاب المصطلحية العربية يدعو إلى مراجعة شاملة لا تجامل أمام رهانات قطاعية نابعة عن الحب العنيد أو البغض المتفاني للأشياء في حياتنا الدنيا. وأعنف ما يكون الحب والكراهية فيما يخص الوعي المعرفي والثقافي المشكل أساسا لزوايا النظر المواقفية. ولا أضرّ من المجاملة في وجه الاحتياد مهما كانت مصادره أمام مجابهة الواقع الطالب منا جدية وصرامة بالغتين. الواقع الذي لا يقبل الجدل أن الخطاب المصطلحي العربي لا يزال في طور الشباب (ولا نقول المراهقة....هل نحن مجاملون؟!) فالمصطلحية التي عرفها "دانيال كواديك"(1990)" بأنه "العلم الذي يدرس المصطلحات ويبحث في طرق صياغتها، واستعمالاتها، ودلالاتها، وتطور أنساقها، وعلاقتها بالعالم المُدرك أو المحسوس"، والتي عرفها المرحوم سماعنة عبد الرحيم في "المصطلحية العربية بين القديم والحديث" (1999) بأنه "العلم الذي يعنى بمنهجيات جمع وتصنيف المصطلحات، ووضع الألفاظ الحديثة وتوليدها، وتقييس المصطلحات ونشرها" لا تزال مرتبكة حتى في تسميتها بين متبادلات/متقاربات مثل "المصطلحية" و"المصطلحاتية"، و"الدراسة المصطلحية"، و"علم الاصطلاح"، و"علم المصطلح"، و"المعجمية الخاصة" أو "المتخصصة"، مقابل المفهوم الغربي لـ "Terminologie" في الفرنسية و"Terminology" بالإنجليزية.

عادة ما يلاحظ الخلط بين اللفظ أو الكلمة العادية (word) والمصطلح (term) العلمي أو الفني أو التكنولوجي . فالأول ينتسب إلى اللغة العامة والثاني إلى علم المصطلح؛ مما يترتب عنه أن الأول يدخل في إطار العلامة اللسانية العامة والثاني يندرج في نطاق العلامة المُصطلحية . اللغة أو الكلمة علامة لسانية مركزة على الدال والمدلول (المبنى والمعنى) ولا صلة بينهما، وينشأ منهما المفهُوم. في الكلمة العادية الدال هو اللفظ والمدلول هو المفهوم. فالأولية هنا للفظ، بينما المدلول المفهوم له الأولية في المصطلح، والدال أو اللفظ إنما يأتي في الدرجة الثانية. فالمفهوم سابق للفظ المسمى به لأن المصطلح صلح وتصالح بين متخصصين. والصلة بينهما مقصودة معيارية مختارة.

إن وحدة المصطلح لا تعني بالضرورة وحدانيته لأنه يوجد من العلوم ما لا يقتصر على مصطلح مفرد، مثل المصطلحات الكيميائية أو التكنولوجية التي كثيرا ما تتكون من عنصرين فأكثر إلى حد عشرة عناصر، إذا أسقط واحد منها استحال معناها. ومثال ذلك : ثنائي الأكسيد يكون مصطلحا واحدًا لو أسقط أحدهما لانتفى معنى هذا الجسم الكيميائي. فتوحيد المصطلح مهمة في غاية المسؤلية وتستلزم طرح تصورات ومناهج مؤسسة على القواعد المعرفية و العلومية.

جوهر مشكلة المصطلح يتلخص في ما تتفق عليه الجماعة على لفظ معين للدلالة على مفهوم معين لرابط بين الدال والمدلول دقيق، متركز على الهيكل المفاهيمي الذى ينبنى عليه الاتفاق. فالرمز العقلي والمفهوم هما الدعامتان الأساسيتان اللتان يقوم عليهما التشييد المصطلحي. وقد عرفه فيلبر (الرئيس السابق لمنظمة "INFOTERM" في "فينا" بالنمسا، والمثري أساسا لأدبيات المصطلحية على المستوى النظري والتطبيقي حتـــى الآن، وفي التقييس والتخطيط والتوثيق المصطلحي) بقوله : إنه عبارة عن بناء عقليّ - فكري - مشتقّ من شيء معيّن. فهو- بإيجاز - الصورة الذهنية لشيء معيّن موجود في العالم الخارجّي أو الداخلي"... "ولكي نبلّغ هذا البناء العقلي - المفهوم - في اتصالاتنا، يتم تعيين رمز له ليدّل عليه" [1].

إن طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول تفترض التجانس العلاقي المنطقي بين الإسم و المسمى، على خلاف ما يوجد أو يمكن أن يوجد - مثلا - في التسميات العادية (حبيب للبغيض، الخ) . فالدقة المنهجية تتمركز صميم الخطاب المصطلحي. وهذه الدقة كما بيّن فيلبر لا تعتمد على الرموز اللغوية بل على المفاهيم، ويشرحها فيزساكر (WEIZSÄCKER) بقوله أن التفاهم الناجح في اللغة لا يعتمد على دقة اللغة، بل يعتمد على دقة تنظيم مفاهيم الأشياء التي نقوم بدراستهـــا[2]. هذه الدقة لا ترادف الغموض أو الالتواء، الوضوح والإيجاز وسهولة النطق والتشكيل الترابطي بين المفاهيم من أبرز السمات المتطلبة في المصطلحات[3] وعملية التقييس المصطلحية الرامية إلى النشر الموحد هي مضبوطة رؤيا وتطبيقا من الجانبين المنطقي اللغوي[4].

لا يخفى على المهتمّ بالتطور المعرفي في العصر الحديث أن نظرات الإنسان الحديثة إلى أقانيم المعرفة في الأنفس والآفاق باتت تميل إلى النزعة الغنوصية التوحيدية. واضطر التفصيل المؤسساتي القديم للعلوم والفنون والآداب في العديد من الأحيان أن يعيد النظر في قيمة المنطق والمنطلق القديمين في هذا التصنيف الصارم الذى يؤسس كيانه على مقولات انفصالية متجنبا مخاطبة الجوانب الداعية إلى التقريب. فتقارب الآداب إلى العلوم الاجتماعية (بفضل دراسة النص في السياق السيموطيقي) يدعو إلى تقليل شأن الكثير من أوجه القيل والقال الذى تعارك حوله المتعاركون

---

[1]- فيلبر هلموت

Felber Hemut, *International standardization of terminology : theoretical and methodological aspects* (The Hague : Mouton Publishers, 1980), p. 13

[2]- فيلبر، المصدر نفسه، ص 32.

[3]- فيلبر، المصدر نفسه، ص 12.

[4]- هليّل/د. محمد حلمي: خطوات نحو تقييس المصطلح اللساني في الوطن العربي، بحث مقدّم إلى الندوة. "التقييس والتوحيد المصطلحيان في النظرية والتطبيق" تونس 13، 17 مارس 1989م 5 وما بعدها إلى 18.

الكلاسيون. وهذا السياق يتنكر أهمية التصنيف العلمي لأسئلة مثل: هل "المصطلحية" معجم لغوي خاص، أو لغة خاصة، أو منهج في الدراسة، أو مجرد إجراء تدويني للمنظومات المصطلحية وتقييسها؟ الواقع أن المصطلحية تشمل الكل فى إطارها البنيوي والدلالي التوظيفي. إذا كان موضوع المصطلحية الحديثة هو دراسة المصطلحات وجردها في مسارد ومعاجم ورقية ورقمية، وتقييسها لتمييز صالحها من رديئها، ووضع مقابلاتها الملائمة لها شكلا ومضمونا في لغات أجنبية إذا كان المَقام مَقام مصطلحية متعددة اللغات[1] على أسس من الضوابط الدقيقة وتبنى المنهج الإجرائية لوضع المصطلحات، داخل العناصر الثلاثة للعلم: المفهوم والقاعدة والمنهج، فهى علم تتمثل فيه الطبيعة العلمية الخاصة التى رصد لها القدامى فى عناصر الموضوع، والمبادئ، والمسائل، والغاية، والحد[2]. و ما ذهب إليه المحدثون من أساسيات المفهوم والقاعدة والمنهج فيحوى كل ما أشار إليه القدامى، إذ أنه لا يعدو المعنى العلمي أو الفكرة الأساسية التى تحتاج إلى تسمية خاصة، والتركيب النسقي اللفظي المسمى بالمصطلح فى إطار منهج نسقي قواعدي منسجم. وقد حصل للمصطلحية استقلال من العلوم التي نشأت فى أكنافها مثل اللسانيات والمنطق والتصنيف والترجمة، على أن هذا الاستقلال غير ثائر على روح المناغمة أو التقريب التى ترمز إلى طبيعة التصور الاندماجي (Inter-disciplinary) للدراسات فى العصر الحديث.

المصطلحية وقضية المنهج:

قضية المنهج من القضايا الشائكة التى تطبع تعامل الأكاديميين مع قضايا المصطلحية. فالمنهج معبّر عن القيمة الحقيقية والمتزائدة فى مجالات البحث العلمي واللغوي بمختلف جوانبها ومستوياتها باعتبارها مفتاح التحكم فى كل بحث ونجوع كل دراسة، وأداة مساعدة على سبر أغوار المسألة واستنطاقها وتوليد الأفكار منها. وكما يرى كارل ياسبرز : قدرتنا على الإبداع تكمن فى قدرتنا على إعادة توليد الأفكار التى تلقيناها عبر التاريخ، وبدون المناهج الصالحة تبقى المعطيات خرساء نستنطقها فلا تجيب[3] وكما قال ديكارت : قواعد مؤكدة ضابطة، إذا راعاها الإنسان مراعاة دقيقة كان فى مأمن من أن يحسب صوابا ما هو خطأ[4]. فالحجم الطامح المبارك للمبادرات

---

[1]- اليعبودي خالد (2004)، المصطلحية وواقع العمل المصطلح بالعالم العربي، دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب ، وطبيعة البحث المصطلحي بالعالم العربي- الواقع والآفاق، مداخلة بمؤتمر "اللغة العربية والتنمية البشرية – الواقع والرهانات"، أيام 15-16-17 أبريل 2008.

[2]- محمد أعلى التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، أكاديمية سهيل، لاهور، الطبعة الأولى 1413هـ/ 1993م 67/1، الأمير صديق حسن خان القنوجي: أبجد العلوم، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى 1420 هـ/1999م، 36/1.

[3]- الطاهر وعزيز: المنهجية فى الأدب والعلوم الإنسانية" منشورات توبقال، الطبعة الأولى 1986، ص: 6.

[4]- العوفى نجيب: "ظواهر نصية" عيون المقالات، الدار البيضاء 1992، ص 7.

المصطلحية المرئي فى حقل الأبحاث والدراسات والأعمال المنجزة يعوزه الوعى المنهج النوعي الضارب فى أعماق عمق الإشكاليات المطروحة فى تشعباتها وأبعادها المختلفة. وسؤال المنهج المصطلحي جزء من سؤال المنهج فى السياق الثقافي العربي الراهن الذى لا يزال مطروحا لم يستفرغ حمولته ولم ينته إلى قرار. ومردّ ذلك أسباب، منها ما له علاقة خاصة بخصوصيات المناهج / المنهاجوية باعتبارها أدوات إجرائية دقيقة تخضع دوما للفحص والتطور المستمرين فى محاولة تحسين المردوديات وجعلها مواكبة للتطورات الحاصلة فى الميادين المعرفية.

كان من الطبيعي أن يعكس الجوّ اللاواعى السديمي المطلّ على التعامل المصطلحي العربي سلبيا على الخطاب المصطلحي العربي، وإن كانت هناك ظواهر مرضية تنبسط منها أسارير الطوباويين. المبادرات اللاواعية تشكل مدينة الخراب التى يعمرها المقلدون، و تخضم المآخذ فى وجه الضمور المعطياتى يفرغ المحاولات من جل الإيجاب (إن لم يكن كله)، وما نراه من المعطيات تكاد أن تكون غير ذات صلة بمناخ اللغة العربية فى بعدها الاجتماعي والنفسي.

أقل ما يجب أن يقال فى وجه الانفتاح اللامشروط الذى أغرمت به الساحة الثقافية العربية من السبعينيات إلى الآن على الوافد الفكري وابتلاعه دون هضم أن ذلك لم يتوخاه المسمى بالـ"الحتمية التاريخية". ولا تلقننا مسايرة الركب الحضاري العالمي أن نتحول إلى نسخة مشوهة للآخر. وكما قال طاغور: إننى على استعداد لأن أفتح نوافذي فى وجه جميع الرياح، لكن شريطة أن لا تقتلعنى هذه الرياح من مكاني[1].

التعامل المنهجي مع الوافد على الساحة المصطلحية لا يمكن تصورها فى سياق انعزالي لا يعطى المبادى المرجعية الأساسية إنما يدعو بلهجة صارمة إلى مخاطبة مفهوم المنهج فى شموليته، ومصدر قيمة المنهج فى كفايته الإجرائية داخل الإشكال الحضاري العربي العام. ليس المنهج مجرد أدوات إجرائية تساعد الباحثين على ضبط خطواتهم فى التعامل مع القضايا مما يبقي الخلفية الإبستيمولوجية المؤطرة لكل منهج، ولا يوخذ بعين الاعتبار فى أي تعامل عملي ملموس. المنهج يحمل فى أحشائه حتما خلفية فكرية تختصر نفسها ورؤيتها وتحليلها. فاعتبار المنهج أداة إجرائية لا يمثل إلا جانبا واحدا من المنهج، وهو الجانب المرئي، المنهج منظومة متكاملة تبدأ بالوعى والرؤيا المشكلين لروح المنهج وكنهه اللامرئي، وتنتهى بالعناصر اللازمة لتحقيق تلك

[1]- حمادي، مناقشة عرض الدكتور محمد عابد الجابري "التراث ومشكل المنهج" ضمن كتاب "المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية"، ص 92.

الرؤيا، وذلك الوعى، من خلال الكشف والفحص والدرس والتحليل والبرهنة، للأثبات أو للنفي[1].

الحكم على كفاية المنهج فى المصطلحية العربية ليس وقفا على أوجهها المرئية واللامرئية بقدر ما هو مرتبط أساسا بقدرته الإجرائية التطبيقية. وظاهر أن هذا لا نلمسه إلا من خلال التطبيق. على أن كفاية المنهج لا تزال قضية نسبية فى ارتباط تام بخصوصية الموضوع المدروس ومعطياته المرفقة الأخرى، كالظرف التاريخي والحضاري. وهذا ما يدعو إلى الإيمان بمبدأ المواءمة بين التصفيق الثلاثي للمناهج (داخلية – خارجية – توفيقية). المنهج المتعدد بتعدد الأنماط المعرفية يخلصنا إلى ساحة نبرز فيها العلاقة الجدلية الموجودة بين المنهج العلمي والواقع المعاش ماديا أو فكريا أو إبداعيا. وهل يضايق المثقف العربي أن يقترح أن خصوصية الواقع العربي المعاش الذى يعانى من تخلف البنيات المعرفية المحلية مقارنة مع مثيلته الغربية تقتضى فى البداية اتخاذ العملية التوفيقية التى تفضي إلى تأصيل الخطاب المعرفي والمنهجي، أما التلفيق (ولا يجوز الخلط بينهما) فحرام على الوعى العربي أن يقترب منه.

المصطلحية والمشكل المدلولي التوافقي:

ما احتفل به حقل النظرية اللسانية فى السنوات الأخيرة من التطورات الكبرى مرافقة ظهور أسئلة معرفية مستجدة واستشراف آفاق للبحث مؤدية إلى الازدياد العمقي الداخلي لعلوم اللسان (من مناحي علم النفس الإنسانى والحيواني والعلوم العصبية والمعلوماتية والعلوم المعرفية وعلوم الأحياء والتشريح والإناسة وغيرها) من شأنه أن يساهم فى بلورة معالجات أكثر دقة وكفاءة لمسائل الفكر والكلمة، كما من شأنه أن يعيننا أكثر من الماضي فى فتك الإنغلاق المسدول على اللسانيات ومبادئها مثل قضايا هندسة النحو وعلاقتها ببنية الذهن القالبية أو غير القالبية، وأثر ذلك فى التحديد الماهوي المعاجمي وأوليات مختلف مكونات النحو وطرق بنائها، وفي صياغة الأدوات التحليلية لمعطيات اللغة الطبيعية والكشف عن التمفصلات النوعية لهذه المعطيات وإعادة تنظيمها، وإفادتها فى التعزيز المصطلحي البنائي. ولا يخفى ما لمثل هذا العمل المندرج نفسه في نادي الأبحاث المتقدمة الدؤلي والمستجيب لمعاييرها المنهجية والإبستيمولوجية والضوابط النمذجية للإستدلال الدقيق في إنتاج المعرفة الإنسانية العصرية من دور فى بناء معجمة دلالية تعطى الكثير المتوخى فى حقل المصطلح العربي.

---

[1]– أنظر: الجراري عباس : خطاب المنهج، منشورات السفير، مكناس، 1992م، ص 40-41، 77، ونصار حسين: المعجم العربي، دار الكتاب العربي، 1956م، ص 25.

المصطلح العربي يطمع للكثير من الهندسة النحوية الحديثة. كما ينتظر فيوض الإفادة من كل النظريات من التيار التوليدي الرئيس الذى يمثله برنامج الحد الأدنى عند نوام شومسكي مثلا. و النحو المعجمي الوظيفي والنحو المعرفي ونحو الأبنية أو نحو الدور والإحالة، وغيرها من المنظومات القاعدية الدارسة للدلالة والصواتة. فخلافا لما يفترض من التوازى النحوي الثلاثي (البنية الصواتية – البنية التركيبية – البنية الدلالية) الداعي إلى مركزية التركيب فى بناء الأنحاء يبقى هناك منحى / مناحى لاستقلال المستويات اللغوية الصواتية والتركيبية والدلالية بخصائصها الذاتية واتصافها بنفس القدر من النسقية التوليدية. والنسق التوليدي الصواتي القائم على قواعد تكوين متضمنة أوليات مثل السمات الصوتية المميزة والتأليف الصواتي. إن فهم اللغة وإدراكها مترابطان بقوالب الصواتة والتركيب والتصور، والتفاعل بينها يضمن التواصل بين مستويات الترميز عبر الترجمة الجزئية للمعلومات من صورتها فى مستوى معين إلى صورة موافقة فى مستوى آخر [1].

إن هندسة الذهن تميز بشكل صارم بين التمثيلات وتمنع وجود التمثيلات المختلطة، والتنسيق بين التمثيلات يتم ترميزه فى قواعد التوافق. وهندسة النحو الحديثة وهندسة المعجم وأوليات التأويل الدلالي المرتبطة بالإشكاليات الجوهرية للمظاهر التركيبية والصواتية تدعم المصطلحي فى تنظيم المعلومات النحوية فى الذهن وبناء الكيانات اللغوية وحدات وجملا. وفى إطار نظرية الدلالة التصويرية والتصوير القالبي التمثيلي الذى يعتبر المعلومات فى الدماغ نسقا من القوالب التمثيلية المستقلة والمتفاعلة يعالج الإشكال المطروح من خلال اعتبار المعجم جزءا من قواعد التوافق بين القوالب، وليس مكونا مستقلا بذاته يغذى نقطة انطلاق الاشتقاق التركيبي. وفى هذا السياق يجب أن ننظر إلى المعجم باعتباره جزءا من البنية الصواتية التركيبية والتصويرية.

---

[1]- أنظر جاكندوف 1987، ص 262، كوليكوفر و جاكندوف 2005، ص 530-431، ستيفينسون 1998، ص 652، محمد غاليم : المعنى و التوافق (منشورات معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب، الرباط، 1999، ص 429-430. و أنظر أعمال الدكتور الفاسي الفهري عبد القادر: البناء الموازي، نظرية فى بناء الكلمة و بناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1990م، و اللسانيات و اللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1985م، و المعجم العربي، نماذج تحليلية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1986م، و المعجمة و التوسيط ، مظرات جديدة فى قضايا اللغة العربية، المركز الثقافي، بيروت 1997م.

Jackendoff, R, *Consciousness and the Computational Mind* (MIT Press, 1987), p. 262; Culicover, P and Jachendoff, R, "Something Else in the Binding Theory", *Linguistic Enquiry*, Vol. 26, No. 2: Stevenson, S, "The Architecture of the Language Faculty", *Computational Linguistics*, vol. 24, No. 4

تجدر الإشارة إلى بعض المرتكزات بخصوص الموقف الذهني واللغة الداخلية والمنطق والقياس والتسوير، وما يستفاد منها في الصياغة المصطلحية. إن الصورنة المنطقية الرياضية مهتمة ببناء النظريات اللسانية وفق منهج يخالف الموقف الأنطولوجي الموحد بين اللغة الصورية واللغة الطبيعية. لقد اهتم الوضعيون المناطقة بإخضاع اللغة للمعالجة المنطقية بهدف تقويمها وضبط صورتها في إطار عام يتناول العلاقة البنيوية بين العالم الواقع والبناءات المنطقية الصورية وطبيعة المعرفة العلمية. فاللغة العادية أداة غير ملائمة تحتاج إلى المنطق لعلاجها وتخليصها من الشوائب. وهذا المبدأ دعا إلى صياغة نحو منطقي يقصي تناقضات اللغة العادية ويجعلها لغة فيزيائية لتكون قاعدة لبناء العلم. ومن هنا مشروع التركيب المنطقي للغة الضابط بين الرموز (هي قواعد التكوين والتحليل) والقواعد الدلالية التي تسمح بتأويل الدلالات [1]. لقد وجد وجد تركيب اللغة أنموذجا أكفى في المنطق الرياضي على مستوى المحمولات والروابط القضوية، وأقام علاقة أنطولوجية بين المنطق واللغة الطبيعية. والمعنى يكون موضوعا رياضيا منطقيا قائما على مفهوم الصدق، والصدق هنا أن معنى الجملة هو ما يجعلها صادقة في الواقع. ومعنى العبارة (أو الكيان الموضوعي في متناول العموم) يختلف من الأفكار المتصفة بالذاتية و التغيير[2].

مقابل ذلك أكد الموقف المنهجي التوليدي (شومسكي وآخرون) أن اللغة باعتبارها جزءا من العالم الطبيعي تمثل واقعا خاصا يماثل في وزنه الإبستيمولوجي وضع الفيزياء. وجهاز المنطق الطبيعي يبلغ من العمومية والتجريد درجة تجعله غير ملائم لتمثيل الخصائص اللغوية.

لا جدال في جدوى استخدام الأدوات المنطقية في صورنة النظريات في مجال اللسانيات، ولكن الدرس المنطقي لا يحلنا محلا نتمكن فيه من نوع النسق الذي يشكل المادة اللسانية.

إن معالجة التمثيل الدلالي والمفهوم في سياق المواقف القضوية تبرهن على أن المفهوم باعتباره دالة من العوالم الممكنة إلى الماصدق لا يرصد الاختلافات الأساسية في المعنى بين عدد من الوحدات اللغوية يعتبرها المتكلم بقدرته اللغوية مختلفة دلاليا. نجد عبارات متساوية من الناحية المنطقية أو الرياضية يكون لها نفس الماصدق في كل

---

[1]- نورات، ضمن أيير 1959، ص 208، كارناب 1934، كادي و بيشوه 1981، ص 132-133.

Ayer, A.J, Logical Positivism (The Free Press: New York, 1959), p. 208; Carnap, R, The Logical Syntax of Language (Eng trans.), Routledge: London, 1934, p. 203; Cadet , F et Pecheux, M, La Langue introuvable, Maspero (1981), pp. 132-133.

[2]- مونتيكو 1974، ص 188، طوماسن 1974، ص 2.

Montague, R, Formal Philosophy (Yale University Press, 1974), p. 188; Thomason, R, Introduction to Montague (1974), p. 2.

العوالم الممكنة ومن ثمة يكون لها نفس المفهوم، مع إمكانية الاختلاف فى المعنى. ومثال لذلك أن محمولى "مكعب" و"ذو ستة أضلاع مربعة" محمولان متساويان منطقيا يحملان نفس المفهوم. لكن من الواضح أن ثمة اختلاف فى المعنى بين المحمولين. ففهم العبارة المعينة لا يقوم على مجرد ربطه بالمفهوم. وتحصيل المفهوم يمر بشكل أو آخر عبر توسّط تمثيلات دلالية ذات طبيعة نفسية أو ذهنية.

إن دلالة الكلمة مرتبطة بالتعامل مع البعد التمثيلي النفسي حيث يتعدى الاهتمام الرئيس إلى بناء علاقات الاستلزام الدلالي. فى الدلالة المعجمية يقتصر الاحتواء على تخصيص نمط المعنى المرتبط بالمقولة التركيبية التى تنتمى إليها الكلمة. وفى هذا السياق ننظر إلى قول طوماسن (1974) :

"يجب تمييز مشاكل النظرية الدلالية من المشاكل القاموسية. فمهمة الدلالة أن ترصد المعانى، والهدف المركزي فى هذا الرصد هو تفسير الكيفية التى تكون بها معانى الكلمات تابعة لمعانى مكوناتها....لكننا لن ننتظر من نظرية دلالية أن تقدم رصدا للكيفية التى تختلف بها فى المعنى عبارتان تنتميان إلى نفس المقولة التركيبية. إنّ "مشى" و"جرى" مثلا تختلفان فى المعنى بالتأكيد، ونحتاج إلى قاموس يبين لنا كيفية ذلك [1].

إشكاليات المصطلح العربي الموحد:

في وجه التفاقم الكمي والكيفي المشاهد على ساحة المصطلحية العربية (أفرادا ومؤسسات ومعاهد فى كل الأقطار العربية) والتى يجب التفاعل معها باعتبارها بشائر، لا نرى قيمة فى رأى من يقول أن تأسيس منهج يساعدنا على الفوز بمصطلحات عربية موحدة مشتركة في رؤية علمية وثقافية وحضارية منشودة هو عمل صعب المنال. حقا هنا بلبلة تستبد بالمصطلحات العربية ومفاهيمها ومتمثلة أساسا في الترادف الذي يذهب الشَّرَّة وفي المشترك اللفظي الذى لا يعدو عنوانا عن مشترك فكري وعقلي، وفي منتوج التعريب والدخيل الذى يفتقد مزايا الموافقة فى عملية نقلها نقلا صوتيا علميا إلى العربية نتيجة ولاء المعربين باللغات المصادر: الإنجليزية والفرنسية والروسية والألمانية، وتعاطفهم مع النطق الأنكلوسكسونى أو الفرنسي اللاتيني. ولعلّ العربية كانت أميل إلى مقترح الأمير مصطفى الشهابي الذى اتخذ النطق الفرنسي. وعلى مستوى النقل الصوتي كان حصول المجامع العربية على نظام صوتي عملي على غرار نظام كوبنهاجن الدولي الصوتي يؤمّن للعربية دقة علميّة عند نقل المصطلحات وأسماء

[1]- طوماسن 1974، ص 48.

الأماكن والإعلام حسب نطقها عند أهلها من خير ما بشر بالخير فى مهمة الصياغة المعجمية والمصطلحية.

الملاحظ من كل الجهود التوحيدية على مستوى الوطن العربي (مجامع اللغة العربية ومعاهد التعريب وغيرها) أن الحجم المتوفر لا يعدو عشرات الآلاف المعدودات من المصطلحات المخزنة والمبرمجة. وما وفره مكتب تنسيق التعريب في مؤتمراته المختلفة لا يعطينا في أحسن الحالات أكثر من مأة ألف مصطلح موحد بطرق تستدعي النظر. و هذا عدد ضئيل مقابل الملايين من المصطلحات الموحدة الفرنسية والإنجليزية والروسية. واليابانية التى أصبحت فى متناول يد الباحث.

المظاهر اللغوية من الترادف والمشترك اللفظي والأخذ والعطاء ليست مقصورة على العربية بل تلحق كل اللغات. و هى تضمن لها البقاء فى وجه الزمان. ولا يدين أي لغة أن تأخذ من الأخرى شريطة أن لا يرادف ذلك إقصاؤها من طبيعتها الشاملة وأبعادها الثقافية والحضارية. وعلى المنهج التوحيدي فى مستوى الاختصاص أن يتجنب المفاضلة بأى وسيلة من الوسائل التى من شأنها ألا تساعدنا على تشخيص الداء وتصور الدواء.

يفتقد العربي مدونة مصطلحية عربية تحتوى على كل الرصيد العلمي والمصطلحي العربي المعاصر كمًّا وكيْفًا في مختلف العلوم سواء بالوضع أو الترجمة أو التعريب. على أن مثل هذه المدونة توفر للمصطلحى المُوَحِّد وثيقة مصطلحية كاملة كلبنة أساسية للمقارنة حسب المقاييس اللغوية والاجتماعية والثقافية الزمكانية يستخلص مختلفها ومشتركها ويعرف قيمتها المناغمة أو النابئة فى ميزان التوحيد.

يجب أن يضع الخطاب العلمي والحضاري العربي حدا لحديثه الحائر بين التراثيات والحداثيات دون أن يخرج منها بوسيلة ناجعة ومقنعة تسانده فى دعوته إلى تعويض الحديث بالرصيد العلمي العربي القديم حيث يعوزه تبصر علمي عميق نابع عن العناية العميقة بالتراث. ولا عبرة بمجرد التغني دون المعرفة الحقة. وكثيرا ما يدعو أنصار التراث إلى الاعتماد على مُخَصَّص إبن سيده للاستفادة من مصطلحاته في ميادين الحيوان أو الزراعة أو النبات إلخ دون أن يطبقوا لذلك تطبيقا مبررًا. فلقد دعا أمين المعلوف في مقدمة "معجم الحيوان" وأحمد عيسى في "معجم النبات" ومصطفى الشهابي في "معجم الألفاظ الزراعية" إلى ضرورة الاستفادة من ذلك الرصيد دون أن يبرهنوا على ذلك. و يخبرنا الأستاذ رشاد الحمزاوي أنه لم يأخذ أحد منهم أكثر من ثمانية مصطلحات من المُخَصَّص[1].

[1]- د. رشاد الحمزاوي: "رؤية عربية لتوحيد المصطلح العلمي وتقييسه"، فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع 90، ص181.

موقف الجامعات العربية من تدريس الموضوع:

إن موقف الجامعات ومعاهد العلم العالية عموما فى الأقطار العربية من المصطلحية وتدريسها موقف يفقد الاكتراث والطموح والتخطيط المستقبلي وحتى المحاسبة الذاتية، عكس موقف الجدية والعمل الصارم الذى اتخذه الغرب فى جامعاته ومعاهده من الموضوع. ففى سياق أهمية المصطحية في ضبط المفاهيم وأثره الواضح في التطوير العلمي والتقني اهتمت بها الجامعات الأوربية والأمريكية والكندية منذ عقود وأدخلتها فى المقررات الدراسية الجامعية وأسست أقساما لتدريسها بغية تخريج جيل من المتخصصين المهتمين ببناء مناهج وأنساق للمصطلحية بعد إخضاعها لقواعد التقييس الدقيق. بذلك تمهدت السبل العملية لتخريج جيل من المصطلحيين والمترجمين الأكفياء الذين أسهموا بجدارة فائقة في تكوين الخطاب المصطلحي الموحد فى أبعاد التوثيق والجرد والتصنيف والتقييس[1]. ولكن الوضع مختلف تماما فى الجامعات العربية، رغم توصيات الندوات والمؤتمرات المصطلحية العربية العديدة. والموضوع لا يزال فى انتظار المبادرات الجامعية بشكل منتظم لتدريس علم المصطلحية الذى يخلق من خلاله جيل من المتخصصين العرب العاملين فى مختلف حقول التأسيس المنهجي للمصطلحية العربية والمواصلين لعملية صياغة المصطلحات ونشرها فى مختلف مستويات الوعي والاستخدام. وقليلة هى نماذج التدريس الجامعي للمادة في الأقطار

---

[1]- يجد الباحث أوجها عملية للتعامل مع أنماط الصياغة الإسترتيجية العالمية للتقييس التوحيدي و تجريبها فى المصطلحية العربية من النماذج التالية:

ISO 10241:1992 International terminology standards -- Preparation and layout ; ISO 1087-1990 : Terminology – Vocabulary; ISO 1087-1:2000 Terminology work -- Vocabulary -- Part 1: Theory and application; ISO 12199:2000 Alphabetical ordering of multilingual terminological and lexicographical data represented in the Latin alphabet; ISO 12200:1999 Computer applications in terminology -- Machine-readable terminology interchange format (MARTIF) - - Negotiated interchange; ISO 12620:1999 Computer applications in terminology -- Data categories; ISO 15188:2001 Project management guidelines for terminology Standardization ; ISO 1951:1997 Lexicographical symbols and typographical conventions for use in terminography ; Temmerman, Rita 2000. Towards New Ways of Terminology Description: The sociocognitive approach. John Benjamins; Terminology Work and Knowledge Transfer. Best Practice in Terminology Management and Terminography. 4th Infoterm Symposium. Ergon Verlag; Wright, Sue Ellen; Budin, Gerhard (eds.) (1997/2001): Handbook of Terminology Management. Volume 1 (1997): Basic Aspects of Terminology Management; Volume 2 (2001): Application-oriented Terminology Management. Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins.

العربية التى كثرت أطر تعاملها مع الوافد الأجنبي. وما عملته بعض جامعات المغرب والسعودية يجب أن يسترعي انتباه الآخرين إيجابيا.

الخاتمة :

إن مشكل المصطلح العربي يرصد السلب أكثر من الإيجاب. هو متسائل أكثر مما هو مجيب فى كل الأبعاد البنيوية والدلالية والجمالية للمصطلحية. فمما يرصده الوضع الحالي:

- إشكاليات التشتت وعدم توحيد استخدام المصطلح مفضية إلى التشتت فى التفكير والإعاقة فى استيعاب المفاهيم المستجدة، وعن الإبداع والتقدم ومجاراة العالم في بحوثه واستكشافاته. كما تعمّ الفوضى والاضطراب أعمالنا العلمية وتفكيرنا، بل قد يوقعنا تعدّد المصطلحات وعدم توحيدها في التناقض والخطأ أحيانا.

- إشكاليات الخلط الواقع في إطلاق المصطلحات المتعدّدة المترادفة لدى القدماء في التراث العربي.

- إشكالية الدراسات الوصفية الميدانية للمصطلحات المتعددة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي، وتطبيق مبادئ التقييس، على مستويين: مستوى الاستخدام العلمي الخاص بين المتخصصّين والعلماء، وفي البحوث والمؤلفات والترجمات، ومستوى الاستخدام الشعبي العامّي العام في الوطن العربي.

- إشكالية الدراسات التأصيلية على مستويات الصوتيات والصرفيات والدلاليات على المصطلحات العربية تتضح من الفروق اللغوية بينها، وتطبيق معايير التقييس العلمية والمنطقية واللغوية الدقيقة عليها؛ لمعرفة الأفضل موضوعياً، والتوصية باستخدامه بكل حزم وصدق ومتابعة بعد توثيقه، مع جواز إبقاء مصطلح مرادف واحد مقبول لأسباب سبق ذكرها، وتنحية الباقي.

- إشكاليات نشر المصطلح على مستويات الأقطار والأقاليم والدول، وفق سياسة موحدة في الوضع والتقييس والاختيار متفق عليها.

- إشكاليات الترجمة والتعريب والاقتراض سياق الوضع الحالي للغة العربية التى لا تعطى، وإنما تأخذ، وفق مناهج موحدة.

- إشكاليات المتاءمة بين الترجمة والتعريب ومراعاة المعربات القديمة وتحرّي الأصل العربي للمصطلحات قبل تعريبها.

- إشكاليات توحيد المنهج والاتفاق على الأسس النظرية والقواعد التطبيقية لوضع المصطلحات.

- إشكاليات تشكيل اللجان الفنية المتخصصة الوطنية والقومية للتعامل مع الخطاب المصطلحي تعاملا منهجيا شاملا.

- إشكاليات نشر الأعمال المصطلحية وجعلها فى متناول الواعى بالموضوع.
- رصد الخطاب المعجماتي التراثي العربي رصدا منهجيا.
- تثنية الحصاد المصطلحي العربي بما يجب من إلحاق الملفات الصورية الإلكترونية.
- المبادرة نحو جعل المصطلح العربي فى متناول الجميع على الشبكات المعينة.
- إشكاليات تأخر الجامعات العربية في استحضار الدرس المصطلحي.

إذا كان وضع المشكلة هو مشكلة الوضع فليكن همّ العربي والمستعرب تشكيل مقولات إرادة وتوجيه تتوجّه صوب الحلول لها. يجب أن لا نخذل العربية. يجب أن لا يسجلنا التاريخ فى صفحاتها عن أخدود يقبع فيها القابعون.